

النوافذ الإسلامية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية بالجزائر.

Islamic Windows As A Mechanism To Activate Islamic Banking In Algeria

ط.د.قاسي يسمينة¹، د.لزهر بوراضي²

Phd.Kaci Yasmina¹, P.Lazhar Bouradi², phd.ibrahimi houria³

¹ جامعة احمد زبانة - غليزان، إدارة الأسواق المالية باستخدام الرياضيات و الإعلام الآلي (الجزائر)،

yasmina.kaci@univ-relizane.dz

² جامعة الجزائر 03، (الجزائر)، Lazhar.bouradi@gmail.com

³ جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان، النقود و المؤسسات المالية في المغرب العربي،

brahimi.houria1334@gmail.com

تاريخ الاستلام : 2023/05/15 تاريخ القبول : 2023/05/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع تقديم البنوك التقليدية في الجزائر لعمليات الصيرفة الإسلامية عبر فتح النوافذ الإسلامية، و الوقوف على العراقيل والتحديات التي تقف دون تحول هذه البنوك لتقديم خدمات مصرفية إسلامية. وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن عملية فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية خطوة ايجابية لتشجيع انتشار الصيرفة الإسلامية في الجزائر، و الذي يتطلب بالأساس تعديل و إصدار العديد من القوانين المساندة للعمليات الصيرفة الإسلامية على غرار القوانين الضريبية، و القانون التجاري ونظام التأمينات، لما هذه القوانين من تأثير على تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر .

كلمات مفتاحية: البنوك التقليدية، النوافذ الإسلامية، الصيرفة الإسلامية .

تصنيف JEL: A39, A19, D25

Abstract :

This study aims to shed light on the reality of traditional banks in Algeria providing Islamic banking operations by opening Islamic windows, and standing on the obstacles and challenges that prevent these banks from providing Islamic banking services.

The results of the study concluded that the process of opening Islamic windows in traditional banks is a positive step to encourage the spread of Islamic banking in Algeria, The development of Islamic banking in Algeria.

Keywords : conventional banks, peace windows, Islamic banking.

Jel Classification Codes : A39, A19, D25.

المؤلف المرسل : قاسي يسمينة، الإيميل : yasmina.kaci@univ-relizane.dz

مقدمة :

شهدت الصناعة المصرفية الإسلامية العديد من النجاحات خلال السنوات الأخيرة وزيادة الاهتمام بالتمويل الإسلامي، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة لسنة 2008 ، مما أدى إلى بروز ظاهرة تحول العديد من البنوك التقليدية لتقديم خدمات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من خلال إنشاء الفروع والنوافذ الإسلامية إلى جانب تقديمها لخدماتها المصرفية التقليدية.

وبهذا أصبح لزاما على البنوك التقليدية في الجزائر مسايرة هذا التطور و التحول نحو عمل الصيرفة الإسلامية عبر فتح النوافذ الإسلامية من أجل تنويع مصادر التمويل وامتصاص الكتلة النقدية المتواجدة في السوق الموازية، وأيضا استجابة لرغبات شرائح واسعة من المجتمع الجزائري تفضل المعاملات المصرفية الإسلامية ، وعليه سنحاول في هذه الدراسة أن نبرز واقع ومستقبل النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر بعد صدور النظام رقم 20-02 المتعلق بالصيرفة الإسلامية.

ومن خلال ما سبق تتضمن إشكالية الدراسة فيمايلي:

✓ ما مدى جاهزية البنوك التقليدية في الجزائر للتحول نحو الصيرفة الإسلامية عبر مدخل النوافذ الإسلامية؟.

✚ أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة في توجه السلطات في الجزائر نحو زيادة بالاهتمام للصيرفة الإسلامية و المالية الإسلامية عموما محولة استقطاب جزء من الكتلة النقدية المتداولة خارج القطاع المصرفي وخاصة في السوق الموازية، من أجل تقديم قيمة إضافية للاقتصاد الوطني وتساهم بطريقة أفضل في عملية التنمية و التي تعول عليها الحكومة، وهذا في ظل التداعيات الاقتصادية الحالية بسبب جائحة كورونا و انهيار أسعار النفط، واستجابة لشريحة واسعة من المجتمع الجزائري التي تفضل المعاملات المصرفية الإسلامية كبديل شرعي للعمل المصرفي التقليدي.

✚ أهداف الدراسة :

تتلخص أهداف البحث في النقاط التالية:

- التعرف على المفاهيم الأساسية للصيرفة الإسلامية.
- عرض واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

• محاولة التعرف على المتطلبات الضرورية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر مع اقتراح نموذج لذلك.

• عرض لأهم التحديات والمعوقات التي تواجه نجاح عملية النواذ الإسلامية في الجزائر
✚ محاور الدراسة :

المحور الأول: الإطار النظري للنواذ الإسلامية.

المحور الثاني : واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

المحور الثالث : دور النواذ الإسلامية في التحول نحو الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

1. الإطار النظري للنواذ الإسلامية:

1.1. تعريف النواذ الإسلامية:

مصطلح شبابيك الصيرفة الإسلامية حديث بالنسبة للمنظمة المصرفية في الجزائر ، حيث أشار إليها أول مرة نظام 18-02 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018 المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف و المؤسسات المالية (الملغى)

• حسب نص المادة 17 من النظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 م تم تعريف شبابيك الصيرفة الإسلامية بأنه " هيكل ضمن البنك أو المؤسسة المالية مكلف حصرا بخدمات و منتجات الصيرفة الإسلامية (الجريدة الرسمية ، 2020)

• عرفها مجلس الخدمات المالية الإسلامية بأنها " جزء من مؤسسة مالية تقليدية تقوم بالاستثمار بشكل يتوافق مع منهج الشرع الإسلامي ، و قد تكون وحدة متخصصة أو فرعا في المؤسسة و لكنها لا تتمتع باستقلالية من الناحية القانونية (أبو حفيضة سهى مفيد ، 2019 ، ص 161)

• نعني بفتح أو إنشاء نواذ أو فروع إسلامية هو قيام المصرف التقليدي باختيار طريقة يمارس من خلالها العمل المصرفي وفق أحكام الشريعة الإسلامية بحيث يتم إحلال العمل المصرفي المطابق لأحكام الشريعة الإسلامية محل العمل المصرفي المخالف لها ، من خلال توفير أدوات مالية إسلامية أو فتح صناديق استثمارية إسلامية ، أو تحويل فروع قائمة إلى فروع إسلامية أو إنشاء فروع جديدة للمعاملات الإسلامية ، أو بتحويل المصرف التقليدي بالكامل إلى العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية (يزن خلف سالم ، 2007 ، ص 76).

2.1. الدوافع و الأسباب لنشوء النواذ الإسلامية:

إن الأسباب والدوافع في نشوء النوافذ الإسلامية تختلف من بنك لآخر، ولكن هناك مجموعة من الأسباب التي لا يخرج أي بنك أراد إنشاء نافذة إسلامية النظر إليها، ومن أهم هذه الأسباب: (الغريب ناصر ، 1996، ص 933).

✚ تنامي الوعي الديني لدى المسلمين بتحريم التعامل بالربا وأنه من أكبر الكبائر في الشريعة الإسلامية ، وهذا أدى بدوره إلى تحول أعداد كثيرة من العملاء إلى بنوك إسلامية .

✚ إنها وسيلة لاستقطاب رؤوس أموال المسلمين، واستجلاب الاستثمارات المتعددة التي تبحث عن المصرفية الإسلامية ، وقد قدرت شركة "موديز" أن نحو 200 مليار دولار من الموجودات توجد في النوافذ الإسلامية. إثبات وجود المصارف التقليدية في العمل المصرفي، وتقديم جميع صيغ العمل المصرفي ، ومنها الأعمال المصرفية الإسلامية.

✚ ارتفاع عوائد عمليات التمويل الإسلامي مقارنة بعوائد التمويل التقليدي ، حيث شهدت هذه الأخيرة تراجعاً ملحوظاً في معدلاتها بصورة متدنية شجعت البنوك التقليدية على طريق النوافذ الإسلامية، وذلك للسعي نحو تعظيم الأرباح ، وتحقيق مكاسب أعلى نسبياً مما يصلون عليه من الصارف التقليدية، خاصة مع تدني معدلات الفائدة الربوي.

✚ الحوافز العقائدية و الاجتماعية التي قد تكون ضمن أهداف بعض البنوك التقليدية ، وتكون هذه خطوة أول نحو التحول الكامل إلى المصرفية الإسلامية متى توفرت البنية التحتية الأزمة لذلك.

✚ تمهيد الطريق لتعميم العمل المصرفي على أساس قواعد الشريعة الإسلامية حيث تشكل هذه النوافذ الإسلامية محطة تمهيدية للتمرس على المنتجات المالية الإسلامية المعتمدة لدى المصارف الإسلامية .

✚ نجاح تجربة البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في تقديم الخدمات التمويلية و الاستثمارية المتنوعة مما يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

3.1. عناصر النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية :

ويمكن حصرها في النقاط التالية: (احمد دخيل ، 2013 ، ص ص 53-54)

✚ تكوين النافذة لقسم أو شعبة أو وحدة تابعة إدارياً للمصرف أو لفرعه التقليدي بحيث لا تصل إلى مستوى الفرع أو المصرف المستقل ، وهذا العنصر كذلك يبرز من الناحية المكانية في النافذة إذ يتطلب أن تكون النافذة مرتبطة مكانياً بالمصرف أو فرعه التقليدي .

✚ تخصيص مبلغ معين ليكون رأسمال للنافذة أو لمجموعة النوافذ في المصرف التقليدي أو فروعته المختلفة بحيث تستطيع النافذة تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية بهامش من الاستقلالية عن رأسمال المصرف أو الفرع التقليدي.

✚ ممارسة الصيرفة الإسلامية ويشمل هذا العنصر قيام النافذة الإسلامية بكافة أعمال المصارف الإسلامية المعروفة ، حيث تتصرف من حيث تقديم الخدمات و كأنها مصرف إسلامي مستقل .

✚ الخضوع لرقابة و إشراف هيئة رقابة شرعية خاصة بالنافذة يتم تشكيلها من قبل المصرف أو فرعه الذي تتبعه النافذة ، بغض النظر عن عدد أعضاء هذه الهيئة ما دام يزيد عن ثلاثة أشخاص من المتخصصين في الأمور الشرعية ومن الذين لهم خبرة في المجالات المصرفية .

✚ الخضوع لإحكام القانون، إذ ينبغي أن تكون النافذة خاضعة و ملتزمة بإحكام القوانين النافذة في البلاد التي تعمل فيها دون أن تخالف أحكام الشريعة الإسلامية في تعاملها المصرفي و هذا العنصر ضروري لإضفاء الصفة القانونية على عمل النافذة و عدم تعرضها للمساءلة القانونية.

✚ تكوين النافذة لقسم أو شعبة أو وحدة تابعة إداريا للمصرف أو لفرعه التقليدي بحيث لا تصل إلى مستوى الفرع أو المصرف المستقل ، وهذا العنصر كذلك يبرز من الناحية المكانية في النافذة إذ يتطلب أن تكون النافذة مرتبطة مكانيا بالمصرف أو فرعه التقليدي .

✚ تخصيص مبلغ معين ليكون رأسمال للنافذة أو لمجموعة النوافذ في المصرف التقليدي أو فروعته المختلفة بحيث تستطيع النافذة تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية بهامش من الاستقلالية عن رأسمال المصرف أو الفرع التقليدي.

✚ ممارسة الصيرفة الإسلامية و يشمل هذا العنصر قيام النافذة الإسلامية بكافة أعمال المصارف الإسلامية المعروفة ، حيث تتصرف من حيث تقديم الخدمات و كأنها مصرف إسلامي مستقل .

✚ الخضوع لرقابة و إشراف هيئة رقابة شرعية خاصة بالنافذة يتم تشكيلها من قبل المصرف أو فرعه الذي تتبعه النافذة ، بغض النظر عن عدد أعضاء هذه الهيئة ما دام يزيد عن ثلاثة أشخاص من المتخصصين في الأمور الشرعية ومن الذين لهم خبرة في المجالات المصرفية .

✚ الخضوع لأحكام القانون، إذ ينبغي أن تكون النافذة خاضعة و ملتزمة بأحكام القوانين النافذة في البلاد التي تعمل فيها دون أن تخالف أحكام الشريعة الإسلامية في تعاملها المصرفي و هذا العنصر ضروري لإضفاء الصفة القانونية على عمل النافذة و عدم تعرضها للمساءلة القانونية.

2. واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

1.2. نبذة عن إنشاء الجزائر للمصارف الإسلامية:

قامت الجزائر بفتح المجال للصيرفة الإسلامية لتكون من نظامها المصرفي منذ أن سنت قانون النقد و القرض 10/90 الذي فتح المجال للقطاع الخاص و الأجنبي لإنشاء البنوك و منها البنوك الإسلامية في الجزائر، أين اعتبرت الجزائر من الدول السبابة لاعتماد هكذا نوع من المؤسسات مقارنة بدول الجوار.

أولا - بنك البركة الجزائري:

و يتعلق الأمر ببنك البركة الجزائري الذي تأسس في 1990/12/06، ثم فتح أبوابه رسميا في 1991/05/20 ، و هو يعتبر أول مؤسسة مصرفية تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية في الجزائر برأسمال و قدره 500.000.000 دج دينار جزائري مقسمة إلى 500.000 سهم ،قيمة كل سهم 1000دج، و يشترك فيه مناصفة كل من :

✓ بنك الفالحة و التنمية الريفية (B.A.D.R) بنك حكومي جزائري(بنسبة 50 % شركة البركة القابضة الدولية " ومقراتها بين جدة السعودية و البحرين" بنسبة 50% وفي آخر التقارير التي يصدرها المصرف أعلن عن نسبة 9.59 % بالنسبة لمجموعة البركة و 1.40 % بالنسبة لبنك الفالحة و التنمية الريفية.

ثانيا - بنك السلام :

تأسس بنك السلام الجزائر بتاريخ: 2006/06/08 كثمرة للتعاون الجزائري الإماراتي، وقد تم اعتماده من قبل بنك الجزائر بتاريخ: 2008/09/10 ، ليبدأ مزاوله نشاطه بتاريخ 2008/10/20 مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة، بدأ بنك السلام الإسلامي الخاص بممارسة نشاطاته في الجزائر من خلال تقديم مجموعة من الخدمات المالية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية ، ليكون بذلك ثاني بنك إسلامي يقتحم السوق الجزائرية، ويقدر رأسمال بنك السلام بـ 72 مليار دينار جزائري 100 مليون دولار، ليصبح أكبر البنوك الخاصة العاملة في منطقة شمال إفريقيا (باخويا ، 2017 ، ص 236) .

2.2. عوامل انتشار البنوك الإسلامية :

هناك مجموعة من العوامل والمزايا التي جعلت البنوك الإسلامية تنتشر بصورة سريعة في أنحاء العالم حيث أنها امتازت كالاتي :

✓ بأن لها القدرة على تطوير الأدوات و الآليات والمنتجات المصرفية الإسلامية مما أدى إلى انتشارها بسرعة، وتشير التجربة إلى أن صيغ التمويل الإسلامية تتميز بمرونة كبيرة مما يجعل من الممكن تطويرها وابتكار صيغ أخرى مناسبة لكل حالة من حالات التمويل؛

- ✓ أكثر مقدرة ومرونة في إدارة المخاطر المصرفية وذلك لان منهجية عمل الصيرفة الإسلامية تبنى على أساس المشاركة (أي اقتسام المخاطر) وليس الإقراض والاقتراض.
- ✓ زيادة حجم القروض المالية في الدول الإسلامية سواء كان ذلك على مستوى الأفراد أم على مستوى المؤسسات و الحكومات.
- ✓ ذات كفاءة عالية في إدارة الأزمات المالية وهو اثبت الأزمة المالية العالمية الأخيرة (2008) أن البنوك الإسلامية اقل تأثرا بالصدمات ، و هذا راجع لطبيعة عمل البنوك الإسلامية من حيث مشاركتها للمخاطر المالية مع عملائها ، وبالتالي تصبح اقل عرضة للمخاطر الناجمة عن الأزمات الاقتصادية و المالية.
- ✓ وجود جالية إسلامية كبيرة في جميع أنحاء العالم، و ارتفاع عدد المسلمين إلى أكثر 1.8 مليار مسلم أي حوالي 24 % من سكان العالم .

3.2. موقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر من السوق المحلية والعالمية :

أ- حصة الصيرفة الإسلامية من السوق المصرفية المحلية:

يتميز النظام المصرفي الجزائري بهيمنة البنوك التقليدية على النشاط المصرفي، إيدارا وتمويلا، إذ تمثل حصة المصارف العمومية من إجمالي الأصول المصرفية 85.9 %، في حين أن المصارف الخاصة تبلغ حصتها 1.14 . % (التقرير السنوي 2013: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، الزائر: بنك الجزائر، 2014، نوفمبر، ، ص102).

ولا تتجاوز حصة المصارف الإسلامية 2 % من إجمالي النشاط المصرفي الجزائري في حين أنها تمثل 15 % من النشاط المصرفي الخاص الذي تعرف فيه منافسة قوية خاصة من البنوك الفرنسية (القطاع المصرفي الجزائري: تحديث وتطوير مستمران، ف: إتحاد المصارف العربية، إدارة الدراسات والبحوث)، و الجدول يوضح تطور التمويلات و الودائع في كل من المصارف الإسلامية و التقليدية الخاصة في الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 2011-2013 بوحدة مليار دولار و سعر الصرف للسنوات الثلاث المذكورة.

الجدول 2 : تطور التمويلات والودائع في كل من المصارف الإسلامية والتقليدية الخاصة في الجزائر.

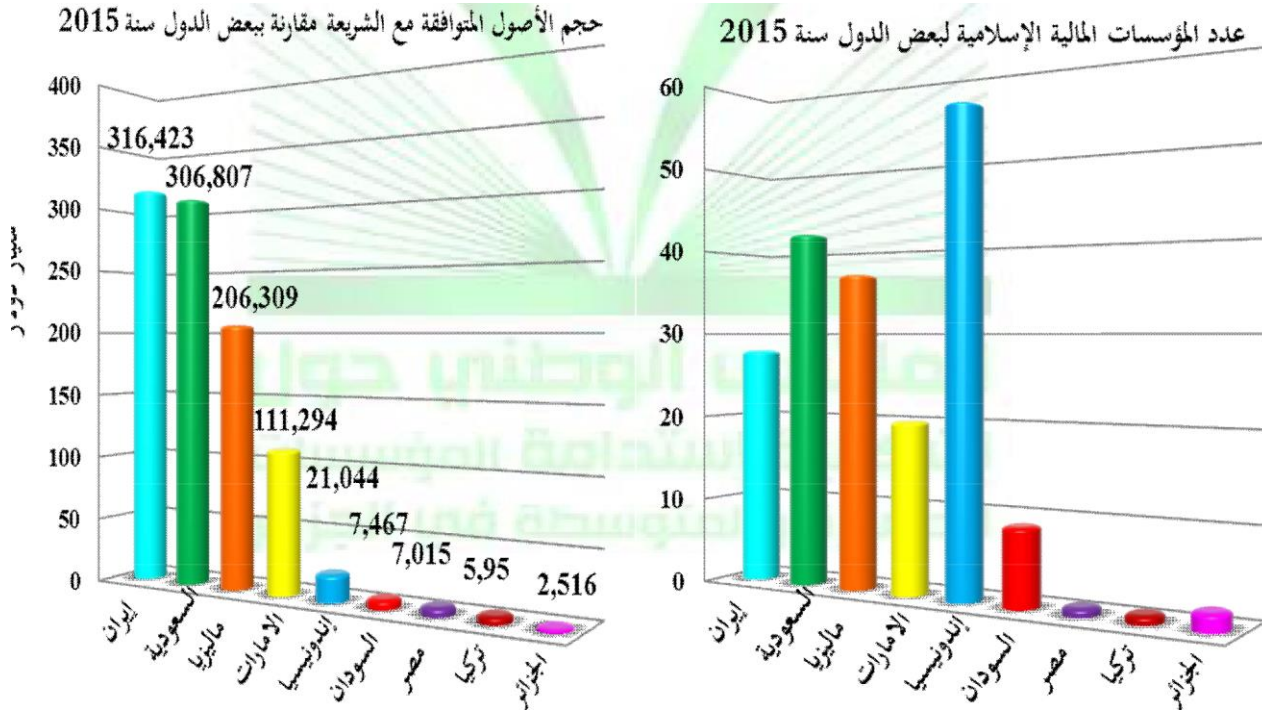
تطور الودائع			تطور التمويلات			السنوات
2013	2012	2011	2013	2012	2011	المصارف
1.846	1.741	1.539	1.123	1.004	0.961	الإسلامية
11.5	10.214	8.535	7.781	6.294	6.299	التقليدية

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: التقارير السنوية: بنك الجزائر، بنك البركة الجزائري، مصرف السلام الجزائر،

للسنوات [2012، 2011، 2013]

ب- ترتيب الجزائر من حيث عدد المؤسسات المالية وحجم الأصول المتوافقة مع الشريعة مقارنة ببعض الدول :

الشكل 01: عدد المؤسسات المالية السلمية وحجم الأصول المتوافقة مع الشريعة مقارنة ببعض الدول لسنة 2015



Source: The Banker: Special report November 2015: Top Islamic Financial Institutions, London-United Kingdom: Financial Times, 2015, November, Disponible sur: < <http://www.thebanker.com> > (téléchargé le 02/06/2017), pp : 10-11

إن قيمة الأصول المالية الإسلامية فالجزائر هي أقل بكثير ما هو موجود في دول أخرى على غرار دول الخليج، فلقد بلغت قيمة الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية 2.516 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل 0.18% من إجمالي الأصول المالية الإسلامية العالمية التي تقدر بـ 1349.6058 مليار دولار، وهي نسبة ضئيلة جدا لا تعكس فرص الاستثمار الحقيقية في الصيرفة الإسلامية في الجزائر والشكل (01) يوضح ترتيب الجزائر من حيث عدد المؤسسات المالية السلمية وحجم الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية مع بعض الدول.

3. دور النوافذ الإسلامية في التحول نحو الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

1.3. متطلبات فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية :

✚ موافقة بنك الجزائر:

يتعين على كل بنك أو مؤسسة مالية يرغب في تقديم منتجات مصرفية إسلامية تشاركية عليه الحصول على ترخيص مسبق من بنك الجزائر بذلك، وهذا من خلال تقديم الوثائق التالية: (النظام رقم 20-02، 2020، ص34)

- شهادة الطابوقة الأحكام الشرعية الإسلامية مسلمة من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية.
- بطاقة وصفية للمنتوج.
- رأي مسؤول رقابة المطابقة داخل البنك أو المؤسسة المالية.
- تبين الإجراء الواجب إتباعه لضمان الاستقلالية الإدارية والمالية للناظرة عن باقي أنشطة البنك أو المؤسسة المالية.

✚ الالتزام الشرعي:

يعد الالتزام بالعامل الشرعي من أهم عوامل النجاح لأي بنك يرغب بالعمل بالنشاط المصرفي الإسلامي، فمتى ما تم تعيين هيئة رقابة شرعية وأحكمت الرقابة على عمليات النواظرة الإسلامية وطبيعة المنتجات والخدمات التي تعمل على تقديمها، وتم التأكد من سلامة عقودها؛ هذه الحالة نستطيع القول إن النافذة الإسلامية لديها التزام شرعي وهو معيار ومطلب أساسي وضابط مهم لضمان سير العمل بالشكل المطلوب، والذي يسهم في تكوين انطباع جيد عن طبيعة النشاطات المصرفية الإسلامية (المرطان، 1999، ص 9).

أ. مطابقة المنتوج لأحكام الشريعة الإسلامية :

قبل تقديم طلب الترخيص لدى بنك الجزائر لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، يتعين على البنك أو المؤسسة المالية الحصول على شهادة مطابقة المنتوج لأحكام الشريعة الإسلامية، وذلك من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية (النظام رقم 20-02، 2020، ص 34) والتي تقوم بمهمة دراسة الملفات المقدمة من طرف المؤسسات المالية والمصرفية التي تعترزم تقديم منتجات مصرفية إسلامية، في حين الرقابة الشرعية لا تقتصر على اعتماد المنتوج في البداية فقط، بل هي رقابة مستمرة لأنها تشمل الرقابة أثناء التطبيق و تشمل أيضا ما بعد التطبيق أي سلامة التنفيذ وهو ما يعرف بالتدقيق الشرعي .

ب. إنشاء هيئة رقابة شرعية:

يتعين على البنوك التي تقدم منتجات مصرفية إسلامية وجود هيئة رقابة شرعية والتي تتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل يعينون من طرف الجمعية العامة للبنك (النظام رقم 20-02، 2020، ص 34) وهو ما يجعل هذه الهيئة لها استقلالية عن البنك بحكم شرط التعيين من الجمعية العامة، وتختص هذه الهيئة بفحص وتقييم

مدى مطابقة عمليات النافذة الإسلامية مع أحكام الشريعة الإسلامية بالاعتماد على مختلف الفتاوى والإرشادات والتعليمات الصادرة عنها، وإثباتها في تقرير يقدم إلى من يهمل الأمر داخل وخارج البنك. (ناصر، نحو بيئة ملائمة لعمل البنوك الإسلامية في الجزائر، 2019، صفحة 11) والتدقيق الشرعي يكون في البداية داخليا، بمعنى أن يقوم به جهاز إداري داخل البنك وبالنظر لقواعد الحوكمة يكون لو نفس المستوى الإداري للتدقيق الفني الداخلي، ولهذا فهو عادة يتبع مجلس الإدارة إداريا، ويتبع هيئة الفتوى فنيا (أحمين، 2015، صفحة 158)

ج. التدقيق الشرعي :

تقتضي الحوكمة الشرعية وجود التدقيق الشرعي الداخلي الذي يقوم بمراقبة عمليات النوافذ الإسلامية التابعة للبنك ومدى مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية وفق قرارات الهيئة الرقابة الشرعية بهدف التأكد من تحقيق أهداف الرقابة الشرعية الداخلية، والذي يرفع تقريره إلى مجلس إدارة البنك، ويستحسن أن يتبع العملية تدقيق شرعي خارجي مستقل، ويمكن أن تقوم بالتدقيق الخارجي شركات متخصصة، وإن كان هناك من يرى أن التدقيق الشرعي الداخلي يكون أكثر فعالية من الخارجي، ذلك لأن الثاني يكون غريبا عن المؤسسة وغير محمي من هيئة الرقابة الشرعية وبالتالي قد يقع في التساهل مخافة إلغاء العقد معه (احمين، 2015، صفحة 159)

الاستقلالية المالية :

نصت المادتين 16 و 17 من نظام رقم 02-20 المؤرخ في 2020/03/15 الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية من طرف البنوك والمؤسسات المالية على استقلالية النوافذ الإسلامية ، وكما يلاحظ فإن هذا الاستقلال حسب النصوص مالي ومحاسبي ، وعلى مستوى العمليات.

أ. الاستقلالية المالية والمحاسبية

نص هذا النظام على ضرورة الاستقلالية المالية للنوافذ الإسلامية عن باقي فروع البنك، من خلال الفصل المالي والمحاسبي لأنشطة هذه النوافذ عن باقي أنشطة البنك، بما في ذلك إعداد ميزانية تبرز أصول وخصوم النوافذ الإسلامية، وكذا مداخيله ونفقات ذات الصلة، يعني أن يكون للنافذة الإسلامية دليل حسابات تفصيلي خاص، ومستقل عن دليل الحسابات الخاص بالبنك التقليدي، وسينجم عن هذا حسابات خاصة بالصيرفة الإسلامية بدء من القيود وانتهاء بحسابات الأستاذ العام .

ب. استقلالية العمليات:

أن تكون للنافذة الإسلامية مستقلة على مستوى العمليات، وهذا ظاهر عندما نص على استقلالية حسابات الزبائن، فلا ينبغي خلط هذه الحسابات بحسابات الزبائن في البنك التقليدي وهذا يعزز استقلالية مصادر

الأموال سواء على مستوى رأس المال ، أو حسابات الزبائن، ويتطلب هذا بالضرورة استقلالية نظام المعلومات الخاص بالنافذة عن نظام المعلومات الخاص بالبنك، لان الإجراءات الآلية للتوثيق لا تتطابق مع تلك المماثلة على مستوى العمليات التقليدية، وهذا يعني أن يكون تعامل البنك التقليدي مع النافذة كتعامله مع بنك مستقل؛ ففي حال احتاج أي منهما للآخر على مستوى السيولة أو في حال الدخول في مشروعات مشتركة.

✚ الإطار الإداري والتنظيمي:

يتطلب فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية إضافة إلى المتطلبات القانونية والشرعية وجود المتطلبات الإدارية التالية:

أ. وجود تنظيم إداري مؤهل :

كما يشترط في فتح النوافذ الإسلامية وجود هيكل إداري ضمن البنك أو المؤسسة المالية مكلف بالصيرفة الإسلامية ، ومقتضى هذا تحديد مسميات خاصة بالوظائف العاملة في النوافذ الإسلامية وفي مقدمتها مدير عام نافذة الصيرفة الإسلامية بشكل مستقل عن إدارات البنك و أنشطته الأخرى ويتبع هذا المدير مديري الإدارات الوظيفية التي تفي باحتياجات أداء أنشطة الصيرفة الإسلامية والقصد من ذلك التأسيس لوجود مستخدمين مخصصين حصريا بهذه النوافذ الإسلامية (النظام 20-02 ، 2020 ، ص 34).

ب. تأهيل الأطارات البشرية:

ويقتضى هذا تحديد صلاحيات واختصاصات ووظائف تتلاءم مع أنشطة الصيرفة الإسلامية وتخصيص عدد من المستخدمين يتلاءم مع تعدد وحجم هذه الأنشطة في البنوك التقليدية التي تقدم خدمات ومنتجات مصرفية إسلامية عبر فتح نوافذ إسلامية بها ، والتي تحتاج كغيرها من البنوك إلى التدريب المستمر والرفع من كفاءة موظفيها عبر إعداد مناهج وبرامج تدريبية المتخصصة تعد من قبل خبراء التدريب وخبراء في مجال المالية الإسلامية لتأهيل الكوادر البشرية بما يتناسب مع احتياجات السوق لمصرفية الإسلامية ، ويكون هذا التدريب من داخل البنك عن طريق الاستعانة بالكفاءات التدريبية والقيام بإنشاء وحدات مستقلة متخصصة بالتدريب المصرفي الإسلامي ، أو عن طريق الاستعانة بمراكز تدريب متخصصة أو مكاتب استشارية ذات صلة وثيقة بالبنك وترابطها به علاقات عمل، أو يكون التدريب من خارج البنك وذلك بإرسال الموظفين للتدريب في بنوك إسلامية أو إلى مراكز تدريب خارجية (مفيد و تشي عبد الله ، 2019 ، ص 168)

2.3. العمليات المصرفية المسموح بها في الجزائر:

عرف النظام رقم 18-02 في مادته (02) العمليات المصرفية التشاركية " أنها كل العمليات التي تقوم بها البنوك و المؤسسات المالية التي تتمثل في تلقي الأموال و عمليات توظيف الأموال وعمليات التمويل و

الاستثمار التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد فوائد ، و تخص هذه العمليات على الخصوص فئات المنتجات الآتية : المرابحة ، المشاركة ، المضاربة ، الإجارة ، الاستصناع ، السلم ، الودائع في الحسابات الاستثمار " .

ما يعني أن البنوك التي تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية في الجزائر لا يمكن لها ان تطبق صيغ التمويل الإسلامية الأخرى ، خاصة في تمويل قطاع الزراعة : كالمزارعة وغيرها (ناصر ، قراءة في التنظيم 18-02 المتعلق بالصيرفة الإسلامية في الجزائر ، 2019 ، صفحة 05) .

3.3 تحديات و معوقات نجاح النوافذ الإسلامية في الجزائر :

✓ البيئة القانونية :

تواجه عملية تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر عدة تحديات قانونية ناتجة عن البيئة التشريعية التي تعمل بها البنوك التي ترغب في تقديم منتجات مصرفية إسلامية نتيجة عدم ملائمة بعض قوانينها لطبيعة عمل الصيرفة الإسلامية ، هذا بالرغم من صدور النظام 02-20 في 15/03/2020 الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية من طرف البنوك والمؤسسات المالية، إذ يبقى هذا النظام غير كاف في ظل دعوات تفعيل قانون النقد و القرض ليتضمن تنظيمًا أكبر و أعمق للصيرفة الإسلامية ومن أهم التحديات القانونية نذكر :

أ. العلاقة مع بنك الجزائر :

تواجه البنوك التي تقدم منتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر مثل بقية البنوك الإسلامية التي تعمل في إطار النظام القانوني الموحد مشكلة علاقتها بالبنك الجزائر وآليات الرقابة على أنشطة النوافذ الإسلامية، على غرار نسبة الاحتياطي القانوني، وتعامل مع بنك الجزائر كملجأ أخير للاقتراض، هذا بالإضافة إلى كيفية حساب بعض المعدلات التي تدخل ضمن ما يسمى قواعد الحيطة و الحذر، خاصة منها نسبة ملاءة أو كفاية رأس المال حسب النظام رقم 14-01 الصادر في 25/09/2014 المتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية ، والذي يحدد كيفية حساب النسبة المذكورة بطريقة مشابهة لنسبة ملاءة المحددة عالميا من طرف لجنة بازل في اتفاقيتها الثالثة وفق نماذج أعدت لهذا الغرض لتطبيق من جميع البنوك العاملة في الجزائر، دون مراعاة خصوصية هذه النوافذ التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

ب. النظام الضريبي :

في إطار القانون الذي يحكم نشاط البنوك التجارية في الجزائر فإن الضريبة المفروضة عليها تخص الفوائد المحصلة جراء عمليات الإقراض وحيث الاختلاف الواقع في طبيعة نشاط البنك الإسلامي الذي يقوم على

العمليات التي تقوم بها الممارسة التجارية شراء وبيعا وعمليات نقل الملكية وما تتطلبه من تسجيل في عقدين مستقلين هوامش الربح المحققة منها، فإنه من المفروض أن تختلف المعالجة الضريبية لأرباح البنك الإسلامي عن فوائد البنك التقليدي؛ إلا أن عدم تمييز القانون الجزائري بين ممارسات البنك التقليدي عن نظيره الإسلامي جعل هذا الأخير يستفيد ولو بغير قصد من نفس المعاملة الجبائية و الضريبية للفوائد المصرفية وهو ما يرفع إشكال عن أنشطة وأعمال البنوك الإسلامية بنص قانون النقد و القرض ممارسة ائتمانية وليست تجارية (شودار، 2015، ص 357-358)

✓ التحديات الشرعية:

تواجه عملية فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية العاملة في الجزائر العديد من التحديات في الجوانب الشرعية، والتي نوجزها في الآتي:

أ. التبعية وعدم الاستقلال التام :

يوجد العديد من التحديات التي تعيق عمل النوافذ الإسلامية كونها تابعة لبنك تقليدي، فهناك من العملاء من يتحفظ عن التعامل مع بنك يقدم نشاطات مصرفية مزدوجة، مما يؤثر على مصداقية النشاطات الإسلامية التي تعمل بها النوافذ الإسلامية التابعة للبنك التقليدي .ومن الأمور التي تشوب عمل هذه النوافذ أيضا والتي تقلق كثيرا الهيئات الشرعية ما قد يحدث من اختلاط أموال النوافذ الإسلامية بأموال البنك الرئيسي والفروع الأخرى التقليدية، إذ غالبا ما يتم تحويل فائض السيولة لدى النوافذ الإسلامية إلى البنك الرئيسي الذي يقوم باستخدامه في تعاملاته الربوية إلى غاية احتياج النوافذ الإسلامية إليه، على الرغم من تأكيد النظام رقم 20-02 إخلاص بالعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية حول ضرورة استقلالية النوافذ الإسلامية عن البنك التقليدي، ومن عدة جوانب (إدارية، مالية، ومحاسبية، وتنفيذية).

ب. الاختلاف الشرعي حول المنتجات:

تواجه البنوك التي تقدم خدمات مصرفية إسلامية عدة مخاطر تشغيلية في حال الخطأ باستخدام بعض الصيغ التمويلية، وتزداد هذه المخاطر عند اختلاف آراء الفقهاء وتضاربها حول الحكم الشرعي لهذا المنتج ، ويؤدي ضعف التنسيق بين الهيئات الشرعية إلى تضارب كبير في الفتاوى الشرعية المتعلقة بصيغ تمويلية معينة، وفقدان الثقة بالمرجعية الفقهية، حيث نجد هذه الخلاف حتى بين المؤسسات الداعمة للعمل المصرفي الإسلامي حول بشأن شأن منتج معين كفتوى أو كمييار، وكمثال ذلك عملية التورق دائما ففي الوقت الذي نجد فيه معيار صادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI بالبحرين ينظم عملية التورق وهو المعيار رقم 30 ، نجد بالمقابل فتوى تحرم التورق صادرة من مجمع الفقه الإسلامي لمنظمة المؤتمر الإسلامي

فكيف نلزم البنوك الإسلامية بالمعيار والفتوى في نفس الوقت (ناصر، التحديات الزانة للمصرفية الإسلامية، 2015، ص 5).

✓ ضعف وندرة الإطار البشري :

تعاني الجزائر نقصا كبيرا في المصرفيين والتفنيين المؤهلين لتسيير نشاط المصرفي الإسلامي ، حيث تواجه البنوك التقليدية التي ترغب في التحول للعمل المصرفي الإسلامي الكثير من العقبات فيما يتعلق بتأهيل الكوادر البشرية وتدريبها بالشكل الذي يتناسب مع طبيعة النشاطات المصرفية الإسلامية، وكذلك قلة أصحاب الخبرة والاختصاص وعدم معرفتهم بمبادئ التمويل وصيغ التمويل الإسلامي بشكل الكاف، وبهذا لان جل الموظفين بالنوافذ الإسلامية يتم استقطابهم من البنوك التقليدية، وبالتالي افتقارهم للمؤهلات الكافية حول المعاملات المصرفية الإسلامية مما يجعلهم عرضة للأخطاء الشرعية التي تضر بسمعة البنك ككل.

✓ محدودية المنتجات الإسلامية :

حصر النظام رقم 20-02 الذي يحدد عمليات الصيرفة الإسلامية في ثمان صيغ وذكرها بالتفصيل وهي (المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الاستصناع، حسابات الودائع، الودائع في حسابات الاستثمار (النظام رقم 20-02، 2020، ص 33) والتي تمثل أمهات الصيغ الشرعية، في حين تم استثناء الصيغ الإسلامية الأخرى والخاصة بتمويل قطاع الزراعة، و المغارسة، والملاحظ أن هذا النظام حدد ما لا يمكن تحديده ، ما دام الأمر متعلق بالحصول على شهادة المطابقة الشرعية للمنتج المسلمة من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، حيث يشكل هذا التحديد قيادا من الناحية العملية للابتكار.

الخاتمة :

تعتبر تجربة الجزائر في مجال الصناعة المصرفية الإسلامية تجربة لا بأس بها وواعدة رغم التأخر في التأسيس والانتشار، حيث لا تمتلك الجزائر سوى بنكين إسلاميين وعدد محدد من النوافذ الإسلامية والتي لا يتعدى مساهمة أصول الصيرفة الإسلامية نسبة 3% من حجم السوق المصرفية الجزائرية، ومع هذا يمكن للجزائر أن تصبح من التجارب الرائدة في مجال الصناعة المصرفية الإسلامية لما تمتلكه من مقومات التطور والنجاح خاصة بعد قيام الجزائر مؤخرا باتخاذ بعض الإجراءات القانونية والتنظيمية التي تساعد في تفعيل الصيرفة الإسلامية عبر فتح النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية، خاصة العمومية منها وهذا ما يتناسب وطبيعة النظام المصرفي الجزائري الذي تسيطر عليه البنوك التقليدية العمومية، مما يسمح بتوفير خدمات إسلامية مباشرة وعلى أوسع نطاق باستخدام شبكة فروعها الكثيرة والموجودة في كامل أنحاء البلاد، ويمكنها بتجنب

التكاليف المرتبطة بتأسيس بنك إسلامي مستقل وكذلك تجنب المخاطر المتعلقة بالسيولة من خلال استغلال العمليات المصرفية التقليدية، كما يسمح لهذا النواذ الإسلامية أن تتنافس بسهولة على تسعير المعاملات وخلق روح المنافسة لدى البنوك الإسلامية المستقلة، مما يؤدي إلى تطوير في خدمات الصناعة المصرفية الإسلامية و تحسن شامل في أدائها.

✓ النتائج :

على ضوء ما سبق تم التوصل إلى النتائج التالية :

- يمكن التحول التدريجي للصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية من خلال التوسع في فتح النواذ الإسلامية في هذه البنوك، في ظل وجود رغبة الحكومة في السماح بتقديم المعاملات المصرفية لإسلامية إلى جانب المعاملات المصرفية التقليدية.
- التوسع في فتح النواذ الإسلامية في البنوك التقليدية خطوة ايجابية وفرصة مشجعة للتحول للعمل المصرفي الإسلامي من طرف هذه البنوك في ظل صعوبات وعراقيل إنشاء مصارف إسلامية بالكامل.
- التحول إلى الصيرفة الإسلامية يتطلب تعديل وإصدار العديد من القوانين المساندة للعمل المصرفي الإسلامي على غرار القوانين الضريبية، والقانون التجاري ونظام التأمينات، لما لهذه القوانين من تأثير على تطور وانتشار الصيرفة الإسلامية في الجزائر.
- على الرغم من صدور النظام رقم 20-02 المحدد للعمليات الخاصة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها، والذي يعتبر كخطوة أولى لتأطير العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر، إلا أن غياب قانون خاص ينظم عمل الصناعة المصرفية الإسلامية أدى إلى تسجيل تأخر كبير في هذا المجال.

✓ التوصيات :

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها يمكن اقتراح التوصيات التالية :

- ✚ ضرورة إصدار قوانين خاصة بالمؤسسات المصرفية التي تقدم منتجات مصرفية إسلامية بدل القيام بتعديلات في القوانين القائمة.
- ✚ العمل على تسهيل إجراءات فتح النواذ الإسلامية في البنوك التقليدية العاملة في الجزائر خاصة بما يتعلق بمنح التراخيص من طرف بنك الجزائر .
- ✚ التوسع في فتح المزيد من النواذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية والتي تسيطر على 80 % من حجم السوق المصرفية في الجزائر.

- العمل على تأهيل الاطارت العاملة في النواذ الإسلامية، ووضع خطط وبرامج تكوين متخصصة مع تبني سياسة ابتكارية حديثة لتلبية رغبات العملاء وزيادة ثقتهم في الخدمات المصرفية الإسلامية .
- العمل على تنمية الوعي لدى العلاء بطبيعة وفلسفة عمل الصيرفة الإسلامية وضوابطه الشرعية.
- محاولة الاستفادة من نماذج رائدة في مجال الصيرفة الإسلامية عموما والنواذ الإسلامية بشكل خاص.

➤ المصادر و المراجع :

➤ المراجع باللغة العربية:

- العطيّات، يزن خلف سالم ، 2007 ، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية ، دراسة لبيان مدى إمكانية التطبيق في الأردن ، كلية العلوم المالية و المصرفية.
- الغريب ناصر، 1996، أصول المصرفية الإسلامية و قضايا التشغيل ، ط1 ، دار أبولو ، القاهرة.
- المرطان سعيد، 1999، ضوابط تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية ، تجربة البنك الأهلي التجاري السعودي ، منتدى الاقتصاد الإسلامي ، اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية ، الكويت.
- النظام رقم 20-02، 2020 ، العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية من طرف البنوك و المؤسسات المالية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم: 16 بتاريخ: 2020/03/24

➤ المجالات العلمية :

- شودار حمزة ، 2015 ، الصناعة المصرفية الإسلامية بين التجارب الدولية و المعوقات القانونية المحلية ، دراسة استقصائية لواقع و تطورات الصناعة المالية الإسلامية في العالم ظن مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير ، العدد 05 .
- مفيد سهى أبو حفيظة و تشي احمد سفيان عبد الله ، 2019، إنشاء النواذ الإسلامية في البنوك التقليدية في فلسطين ، الفرص و التحديات ، مجلة بين المشورة ، العدد 11 .
- احمد خلف حسين الدخيل، 2018، النواذ الإسلامية في المصارف الحكومية العراقية . ، دراسة اقتصادية إسلامية، لمجلد. 19 ، العدد 3 .

➤ الملتقيات العلمية :

- ناصر سليمان ، قراءة عامة في التنظيم 18-02 المتعلق بالصيرفة الإسلامية في الجزائر ، الملتقى الدولي للصيرفة الإسلامية ، في النظام المالي الجزائري و مدى مساهمتها في انتعاش الاقتصاد الجزائري ، مؤسسة صبرا للمؤتمرات و الندوات ، الجزائر 2019.
 - ناصر سليمان ، نحو بيئة ملائمة لعمل البنوك الإسلامية في الجزائر ، الملتقى الدولي الرابع للصناعة المالية الإسلامية بين طموحات السياسة المالية ، و الممارسات البنكية ، المدرسة العليا ، الجزائر ، 2012.
- 📌 مواقع الانترنت:
- ✓ التقرير السنوي 2013 : التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، الجزائر: بنك الجزائر ، 2014 ، نوفمبر ، متاح على <http://www.bank-of-algeria.dz>
- ✓ القطاع المصرفي الجزائري: تحديث وتطوير مستمران، في: إتحاد المصارف العربية، إدارة الدراسات والبحوث، بدون تاريخ، متاح على <http://www.uabonline.org>
- The Banker: Special report November 2015: Top Islamic Financial Institutions, London-United Kingdom: Financial Times, 2015, November, Disponible sur : < <http://www.thebanker.com>